المملكة المغربية
وزارة الداخلية

المديرية العامة للجماعات الترابية

أهم التوصيات بخصوص تدبير مرفق الوقوف

- التحسيس بأهمية تنظيم مرفق الوقوف وبأهمية الملك العمومي ودوره على المستوى البيئي والاقتصادي والاجتماعي، عبر وسائل التواصل المتاحة وذلك بهدف تحسين صورة الجماعة على المستويين الداخلي والخارجي؛
- أهمية تجاوز التجاذبات السياسية التي تؤثر سلبا على التدبير الجيد لمرفق الوقوف؛
- ضرورة تفعيل آليات تتبع ومراقبة عقود التدبير المفوض التي تربط الجماعات بالشركات المفوض لها؛
- إعداد مخططات التنقلات الحضرية من أجل إنجاز دراسات قبلية حول مرفق السير والوقوف؛
- دعوة رؤساء مجالس الجماعات إلى تفعيل صلاحياتهم في مجال الشرطة الإدارية بهدف منع الاستغلال العشوائي لمواقف العربات والدراجات؛
- إعداد القرارات التنظيمية المتعلقة بشروط وقوف العربات المؤدى عنه بالطرق والساحات العمومية والأماكن المخصصة لذلك، مع مراعاة التمييز بين تدبير المرفق العام والاحتلال المؤقت للملك العام؛
- اختيار نمط التدبير الملائم لمرفق الوقوف من خلال انجاز دراسات الجدوى Etudes de faisabilité والدراسات القبلية التقنية والمالية Etudes technico-financières préalables.
- يتعين أن يرتكز اختيار نمط التدبير أساسا فيما يلي:

  - تحسين مداخيل مرفق الوقوف من أجل تنمية مالية الجماعات (تحصيل الإتاوات السنوية والنسب من مبالغ المداخيل والنسب المستحقة من أرباح الشركة)؛
  - اعتماد أنظمة تسعيرة معيارية « modulaire » (جغرافيا وزمنيا)؛
  - احتواء الحراس العشوائيين عبر تشغيلهم بالمواقف المنظمة طبقا للقوانين والأنظمة الجاري بها العمل؛

- التحكم الجيد في تدبير الملك العام الجماعي وتثمينه Valorisation des biens publics؛
- اعتماد التكنولوجيات الحديثة في تدبير مرفق الوقوف وتحصيل المداخيل وتحسيس المواطنين بأهميتها.

- إيلاء أهمية قصوى لصياغة العقود والوثائق المرتبطة بأي نمط من أنماط التدبير؛
- الحرص على الصياغة الدقيقة للعقود المبرمة وفق أنماط التدبير المعتمدة وتضمينها كيفيات استعمال التكنولوجيات الحديثة لاستعمال المرفق ولأداء الواجبات؛
- تفعيل آليات تتبع ومراقبة تنفيذ العقود؛
- الحد من العمليات المرتبطة بالكراء من الباطن Sous location؛
- تفعيل آليات الشرطة الجماعية لمعاينة المخالفات.
- اعتماد مقتضيات القانون المتعلق بالشراكة بين القطاعين العام والخاص PPP لما يتيحه من مزايا.

المواكبة

- إن المديرية العامة للجماعات الترابية بصدد إعداد ما يلي:
  - عقود نموذجية للتدبير المفوض لمرفق الوقوف تتضمن اتفاقية وكناش التحملات؛
  - قرار تنظيمي نموذجي يتعلق بإحداث وحدة لأعوان الشرطة الإدارية الجماعية، يهدف أساسا إلى تحديد تدخلات الشرطة الجماعية والارتقاء بالخدمات الموجهة للساكنة، حيث يتضمن على الخصوص ما يلي:
    - شروط وكيفيات ممارسة مهام أعوان الشرطة الإدارية؛
    - ارتداء بذلة رسمية للعمل وحمل البطاقة المهنية؛
    - شروط الحفاظ على السر المهني؛
    - الاستفادة من التأمين والتعويضات عن السلامة والمخاطر والأعمال الشاقة أو الملوثة؛
    - كيفيات الاشتغال ومعاينة المخالفات؛
    - إلخ.